الدرس الثالث

VI-نظرية الاستثمار في رأس المال البشري Theory Investment in Human Capital:

من رواد هذه النظرية كما جاء في عابدين (٢٠٠٤م) (اوم سميث A.Smith) ألفريد مارشال A.Marshall جون ستيوارت ميل S.S.Mil ديفيد ريكارد D.Ricardo تيودو شولتز T.Shults جاري بيكر G.Becker.

حيث تقوم هذه النظرية على أساس أن هناك علاقة إيجابية بين الاستثمار في التعليم (الاستثمار في رأس المال البشري) وبين زيادة دخل الفرد والمجتمع أي أنه كلما زاد الاستثمار في رأس المال البشري كلما زاد الدخل سواء على مستوى المجتمع أو مستوى الفرد.

فروض النظرية (المالكي، ٢٠٠٢م):

"١- التوجه الحضاري، ويعتمد على النظرة التفاؤلية للمستقبل بالنسبة للأفراد الأكثر تعليما.

٢- العمر، فالأفراد الأصغر سنا يتمتعون بقيمة عالية للعائد أكبر من أقرانهم الأكبر سنا، وذلك لأن عدد السنوات الباقية للأفراد الأصغر سنا أطول عن تلك المتبقية للأكبر سنا لذلك فالمتوقع استمرار الأفراد الأصغر سنا في التعليم أو التدريب.

٣- التكاليف، حيث أن احتمال الاستثمار في راس المال البشري يكون أكبر في حالة ما تكون التكاليف منخفضة، فالمتوقع زيادة الالتحاق بالجامعات في حالة انخفاض التكاليف.

٤- فروق الدخل العمالية، تعني هذه الفرضية إن هناك علاقة موجبة بين التعليم والعائد أي الزيادة في الأجر على طول الحياة العملية للفرد أو المكاسب النفسية التي يحصل عليها في الدراسة".

يقول عبد ربه (٢٠٠٣م) تستند العلاقة بي التعليم والدخل إلى مجموعة من المبادئ والمسلمات والفروض العملية التي تشكل نظرية رأس المال البشري والتي مؤداها أن التعليم يزود القوة العاملة بالخيرات والمهارات العلمية والعملية والقدرات التي تزيد من مواهبهم وسلوكياتهم في تحسين كم وجودة الإنتاج، ومن ثم ترتبط القيمة الاقتصادية للتعليم على مستوى الفرد أو المجتمع بالعائد الحدي من الإنتاج (Marginal Product) والتي تتضمن أن العمالة الأكثر تعليما تكون أكثر إنتاجا وبذلك تدفع لها أجور وحوافز أعلى مع ثبات العوامل الأخرى مثل الجنس والسن والعرق وعلى ذلك فإن الإنفاق على التعليم يؤدي إلى إنتاجية أفضل ودخول أعلى. ومن ثم يعد التعليم استثمار طويل المدى يتجسد في الثروة البشرية ويدر عوائد اقتصادية أكبر من الاستثمار في رأس المال الطبيعي وعليه يسهم التعليم في تذويب الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع، كما يسهم في حراكهم الاقتصادي والاجتماعي من مستويات معيشية أقل إلى مستويات أعلى وأفضل على المدى الطويل لعمر الإنسان، وبالتالي يسهم التعليم في الدخل القومي وفي معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، (أي مجتمع).

النقد الموجه لنظرية الاستثمار في رأس المال البشري كما أوردها المالكي (٢٠٠٢م):

هناك عدة انتقادات موجهة لنظرية رأس المال البشري خصوصا من علماء التربية ومن أهم تلك الانتقادات:

١-إن النظرية تهمل العوائد الاجتماعية والأمنية التي تعود على المجتمع من جراء زيادة تعليم أفراده.

٢-إن هذه النظرية تربط دائما زيادة التعليم بالزيادة في الدخل وهو الأساس الذي قامت عليه النظرية وأن ذلك يحط من قيمة التعليم كقيمة سامية وراقية.

٣-إن هذه النظرية تربط دائما زيادة الدخل بالتعليم ولاشك أن هناك عوامل أخرى تزيد من دخل الفرد غير التعليم كالمكانة الاجتماعية للأفراد وخلفيتهم وصحتهم وبيئتهم وغير ذلك من العوامل.

٤-إن أساليب القياس التي بنيت هذه النظرية على أساسها مشكوك في صدقها ومدى دقتها.

٥-تهمل النظرية العوامل الأخرى التي تزيد من الإنتاجية مثل ظروف العمل والحوافز المقدمة فيه وبيئته وتربط دائما زيادة الإنتاجية بزيادة التعليم.

ومع كثرة هذه الانتقادات يرد الكاتب أن النظرية لها مكانتها العلمية في مجال علم الاقتصاد ونجد أن لها قبولا كبيرا سواء من رجال التربية والتعليم أو من رجال الاقتصاد لأن وجود مثل هذه النظرية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجه دول العالم مفيد لهذه الدول لتوجيه استماراتها التعليمية أمثل توجيه كذلك وجود هذه النظرية لا يعني الحط من قيمة التعليم بل هي عالجت جانب واحد من جوانب عوائد التعليم وهو الجانب الاقتصادي أم بالنسبة لأساليب القياس التي استخدمتها لا

تخرج عن كونها أساليب قياس للظواهر الإنساني ولاشك أن هذه الأساليب كلها تتميز بعدم الدقة ولكنها تعطي مؤشرات معينة يمكن من خلالها إعطاء حكم معين على ظاهرة معينة. فنظرية الاستثمار في رأس المال البشري هي كغيرها من النظريات التي تفسر الظواهر الإنسانية فهي ليست من النظريات التي يمكن قياسها بدقة متناهية كتلك التي في الظواهر الطبيعية والرياضية.

ولكن على من يتبنى تلك النظرية أن يضع في حساباته العوائد الأخرى للتعليم غير الاقتصادي عند التخطيط للنظام التعليمي.

ثانيا: العائد من التعليم:

مفهوم العائد من التعليم:

قياس العائد من التعليم:

هناك جدل كبير بين العلماء حول عملية قياس العائد من التعليم فهناك فريق يرى أن التعليم قيمة سامية وعالية ولا يجب أن تقاس بالمقاييس الاقتصادية لكي لا يفقد التعليم قيمته السامية العالية وهناك فريق آخر يرى أنه يمكن قياس عوائد التعليم ولكن من خلال إيجاد صيغ قياس خاصة به وليس كتلك المستخدمة في الاقتصاد. وفريق آخر يرى أنه يمكن قياس عوائد التعليم ويمكن استخدام أساليب القياس الاقتصادية في هذا المجال. لاشك أن هذا الجدل مفيد ويمكن التوفيق بين وجهات النظر الثلاث. حيث أن هناك عوائد للتعليم لا يمكن قياسها ولا يمكن أن تقدر بثمن مثل نقل تراث المجتمع من جيل إلى آخر وإمداد أفراد المجتمع بالقيم والعادات السليمة والمحافظة على أمن المجتمع وغير ذلك من العوائد الاجتماعية ومهما يتحمل المجتمع من تكلفة فإنها لا توازي تلك العوائد. وهذا يؤيد وجهة النظر الأولى وهناك عوائد للتعليم يمكن قياسها ولكن باستخدام أساليب خاصة تبنى لهذا الغرض

ومن أمثلة ذلك العوائد الغير مباشرة التي يجنيها الفرد والمجتمع من التعليم مثل المكانة الاجتماعية التي يحصل عيها الفرد كلما تقدم في التعليم والمكاسب التي يجنيها المجتمع من خلال الابتكار والتطوير المرتبط بالتعليم وهذا يؤيد وجهة النظر الثانية. وهناك عوائد للتعليم يمكن قياسها بالمقاييس الاقتصادية ومن أمثلتها المكاسب المالية التي يمكن للفرد أن يحصل عليها والمرتبطة بالتعليم وهذا يؤيد وجهة النظر الثالثة.